مجتمع

العراق: وفاة نازح وطفليه بحريق داخل مخيم

قال مسؤول في جهاز الشرطة العراقية بمحافظة دهوك شمالي العراق، في إقليم كردستان، إن رجلاً في نهاية العقد الثالث من العمر واثنين من أطفاله تُوفوا نتيجة حريق اندلع في مخيم للنازحين أتى على 5 خيام فيه. وتنتشر عدد من المخيمات التابعة للنازحين في محافظة دهوك وضواحيها، منذ عام 2014، وتقطنها آلاف الأسر العراقية، غالبيتها من أهالي مدينة سنجار. ووفقاً لمسؤول الشرطة في مدينة زاخو، شرقي دهوك، فإن الحريق سببه التدفئة البدائية داخل المخيم، بعدما انخفضت درجات الحرارة في المنطقة إلى ما دون الصفر مئوية. (العربي الجديد)

تزايد الجوع في جنوب أفريقيا رغم الإعانات

أظهر مسح نُشرت نتائجه أمس، الأربعاء، أنّ 18 في المائة من الأسر في جنوب أفريقيا ذكرت أنّ أحد أفرادها عانى من الجوع في نهاية العام الماضي، وأشار إلى تدهور الوضع على الرغم من إعانات الرعاية التي ترمي إلى احتواء تداعيات أزمة كورونا. وقال الباحثون إنّ النسبة بلغت 14 في المئة، في مسح رسمي سابق في خلال 2018، ليبرز اليوم أثر أزمة كورونا. وذكروا أنّ «تقليص الحماية الاجتماعية في وقت ما زالت فيه معدلات الجوع بين البالغين والأطفال عند أعلى مستوياتها منذ عشر سنوات، ستكون له عواقب وخيمة». (رويترز)

«إبادة جماعية» للإيغور

في إحدى المقابر المخصصة لأقلية الإيغور المسلمة في شمال غربي الصين، تعمل السيدتان على تزيين شواهد القبور بأزهار ملوّنة. ربّما يكون هذا كلّ ما تستطيعان فعله لأقارب لهما فارقوا الحياة، علماً أنّهم عانوا كثيراً من الاضطهاد ولم يعرفوا الحياة الهنيئة، لا هم ولا أبناء قومهم في هذه البلاد. إنّ معاملة الصين لأقلية الإيغور «إبادة جماعية». هذا ما صرّح به رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو أخيراً، مشيراً إلى أنّ كندا ودولاً أخرى تدرس إمكانية توصيف معاملة الصين لأقلية الإيغور بأنّها كذلك. أضاف: «أعرف أنّ المجتمع الدولي ينظر باهتمام كبير في هذا الأمر، ونحن معه ولن نتردّد في أن نكون جزءاً من القرارات حول هذا النوع من القضايا»، لافتاً إلى «شعور بقلق بالغ».

وتفيد منظمات خاصة للدفاع عن حقوق الإنسان بأنّ مليوناً على أقل تقدير من الإيغور وغيرهم من المسلمين الناطقين بالتركية محتجزون في معتقلات في إقليم شينغيانغ الصيني. وتفرض الصين قيوداً مشددة على الوصول إلى المنطقة الحساسة، ما يجعل الإبلاغ عن حالات والتحقق منها شبه مستحيل. لكنّ شهوداً عيان وناشطين يقولون إنّ بكين تسعى إلى دمج الإيغور قسراً في ثقافة ليست لهم عبر القضاء على العادات الإسلامية مع فرض نظام للعمل القسري عليهم. وتنفي الصين ذلك وتؤكد أنّ ما يُشار إليه كمعتقلات هو في الواقع مراكز تدريب مهني تهدف إلى الحدّ من انتشار التطرف الإسلامي.

(العربي الجديد، فرانس برس)

(غريغ بايكر/ فرانس برس)

باكستانيون يطالبون بزيادة رواتبهم

إسلام أباد ـ **صبغة الله صابر**

بعد مواجهات بين محتجين من موظفين حكوميين مطالبين بزيادة رواتبهم وبين قوات الأمن الباكستانية أمام مقر البرلمان والمقرات الحكومية الأخرى في الأقاليم، في العاشر من الشهر الجاري، عاد المحتجون إلى منازلهم بعدما وعدتهم الحكومة بزيادة رواتبهم بنسبة 25 في المائة، مع إعادة النظر في سياسة الحكومة المتبعة في التعامل معهم. إلا أن بعض هؤلاء الموظفين يرون أن وعود الحكومة ليست جديدة، بل إن الأخيرة تعتمد الأسلوب نفسه مراراً، الأمر الذي يقلقهم.

يقول محمد نديم، وهو موظف حكومي في مدينة بشاور، في شمال غرب باكستان، وأحد المشاركين في الاحتجاجات، لـ«العربي الجديد»: «عدنا إلى منازلنا بعد حصولنا على وعود مكتوبة بتحقيق مطالبنا، الأمر الذي يعد إنجازاً، لكن نخشى من عدم وفاء الحكومة بوعدها، ما سيجبر الموظفين على التوجه نحو العاصمة للاحتجاج مجدداً بهدف تحقيق مطالبهم بزيادة رواتبهم». ويوضح نديم أن المشكلة الأساسية هي تدهور قيمة الروبية الباكستانية بشكل متواصل في مقابل الدولار، وارتفاع نسبة الغلاء، في وقت لم ترتفع الرواتب، أو أن الزيادة كانت محدودة.

علاوة على ذلك، ترفع الحكومة رسوم الغاز والكهرباء بشكل متواصل.

في هذا الإطار، يقول الإعلامي محمد زاهد، لـ«العربي الجديد»، إن «الاحتجاج حق لأي مواطن، لكن ضمن القانون. في المقابل، يتوجب على الحكومة زيادة رواتب الموظفين في ظل زيادة نسبة الغلاء، لكن من غير المقبول العبث بأمن البلاد». ويشير إلى أنه حتى تتمكن الحكومة من زيادة الرواتب، لا بد أن تقضي على الفساد، موضحاً أن الكثير من هؤلاء المحتجين ضالعون في الفساد ويأخذون الرشاوى من المواطنين في مقابل القيام بأعمالهم.

لكن أحد الموظفين في وزارة الزراعة ويدعى سليم أفضل، يقول لـ«العربي الجديد»، إن الاحتجاج كان ضرورياً للغاية، إذ لم تكن الحكومة لترضى برفع الرواتب، مشيراً إلى أن الأخيرة لم ترفع الرواتب كما يتطلع الموظفون. يضيف أن خيار الاحتجاج ما زال قائماً إذا ما أصرت الحكومة على موقفها السابق ولم تف بوعودها.

وكان آلاف الموظفين، من بينهم معلمون، قد شاركوا في احتجاجات في العاصمة إسلام أباد لأكثر من أسبوع في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مطالبين بزيادة رواتبهم. وبعدما وعدتهم الحكومة برفع الرواتب أنهوا الاحتجاج، ومن بين هؤلاء دانش عظيم. يقول عظيم لـ«العربي الجديد»، إنه مع زيادة نسبتي الغلاء والفقر، لا يمكن لأحد ترك العمل والبقاء في الشارع، لكن يمكن أن يضطر الناس إلى فعل ذلك.

وقبل تحرك الموظفين، كان احتجاج المحامين قد أثار جدلاً كبيراً بعدما دخل المئات منهم إلى مقر محكمة إسلام أباد وألحقوا أضراراً في محتوياته. وسجلت المحكمة دعاوى قضائية ضد العديد منهم، علماً أنهم كانوا يطالبون بحقوقهم ويعارضون سياسة الحكومة في التعامل معهم. كل تلك الاحتجاجات أثارت جدلاً واستياءً في الشارع الباكستاني، وتحديداً بين سكان العاصمة كونها تعرقل يومياتهم. يقول محمد مأمون، أحد سكان العاصمة، والذي يقطن في مكان قريب من الاحتجاجات، لـ«العربي الجديد»: «إنه لأمر مؤسف للغاية. لا شك أننا نلقي اللوم على المحتجين، إذ إنهم لا يراعون حياة المواطنين، لا سيما أولئك الذين يأتون من الأقاليم. لذلك، من الضروري جداً أن تلبي الحكومة مطالبهم. كما يتوجب على الحكومات الإقليمية العمل على حلحلة بعض المشاكل في الأقاليم حتى لا يأتي هؤلاء إلى العاصمة من أجل الاحتجاج».

من جهته، يقول محمد رفيق، أحد سكان منطقة «جي تن»، لـ«العربي الجديد»: «المشكلة الأساسية هي أن الحكومة لا تسمع ولا تلبي مطالب الشرائح المختلفة إلا بعد الاحتجاج. أحياناً، لا تنفذ أي مطالب على الرغم من الاحتجاجات، وأذكّر بالمتطوعات والعاملات في إطار حملات تطعيم الأطفال ضد الشلل، اللواتي شاركن في احتجاجات استمرت أياماً من دون جدوى». ويؤكد في الوقت نفسه أن الاحتجاجات تربك حياة المواطنين. في هذا الإطار، تقول مسؤولة نقابة الموظفين (قسم النساء) فاطمة راجبوت، لـ«العربي الجديد»، إن «الحكومة الحالية لا تصغي إلى صوتنا وتسلبنا ما أعطتنا إياه الحكومات السابقة من حقوق. بالتالي لم يبق أمامنا من خيار سوى الاحتجاج في العاصمة لأنها المركز».

اعتقالات

خلال العاشر من الشهر الجاري، شارك مئات الموظفين الحكوميين في العاصمة والأقاليم في احتجاجات أمام مقر البرلمان، مطالبين بزيادة رواتبهم بنسبة 40 في المائة. إلا أن الشرطة الباكستانية تصدت لهم بالغاز المسيل للدموع والهراوات، كما أقدمت على اعتقال عشرات الموظفين الذين أفرج عنهم لاحقاً.

تحقيق

فشلت مصر في استيراد لقاحات كورونا لحماية عشرات ملايين السكان فيها، لأسباب مالية، فوجهت جهودها لاستضافة تصنيع اللقاحات، وهو ما لا يغري إلا شركة صينية، لا يحظى لقاحها المعتمد بالإشادة اللازمة

لقاحات مصر

فشل خيار التصنيع لتجاوز عجز الاستيراد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عجز النظام الحاكم في مصر عن الوفاء بتعهداته بشأن تسريع حملة توزيع اللقاحات ضد فيروس كورونا الجديد خلال فبراير/ شباط الجاري، إذ مضى أكثر من أسبوعين على بدء برنامج التلقيح في مستشفيات العزل الحكومية، وما زالت الأعداد التي أعطيت الجرعة الأولى من اللقاح أقل من 2500 من أفراد الطواقم الطبية والعاملين في تلك المستشفيات، بحسب مصادر مطلعة في وزارة الصحة. وتؤكد المصادر لـ«العربي الجديد» أنّ عدداً من أهم وأكبر مستشفيات الأمراض الصدرية الناشطة في مواجهة الجائحة وُزعت فيها استمارات الرغبات الخاصة بالتلقيح على الأطباء والممرضين والعاملين الإداريين فقط، من دون أن يبلغوا بموعد فعلي لأخذ الجرعة الأولى حتى الآن، بينما ما زالت مستشفيات الحميات، وكذلك المستشفيات الحكومية المركزية بعيدة تماماً عن إجراءات التلقيح. أضافت المصادر أنه على الرغم من توافر كميات من اللقاح، مخصصة لعدد أكبر من عدد الأشخاص المستفيدين حتى الآن (الطواقم الطبية والتمريضية والإدارية والمساعدة في مستشفيات العزل فقط)، فإنّ هناك تخوفاً يعطل التوسع على مستوى المستشفيات ذات الطواقم الطبية الكبيرة، خوفاً من عدم كفاية الكميات الواردة في مصر حتى الآن، سواء التي استوردتها وزارة الصحة (100 ألف جرعة) أو هيئة الشراء الموحد (50 ألف جرعة)، وهو رقم ضئيل جداً قياساً على عدد الأطباء والممرضين والعاملين الإداريين في المستشفيات والمصابين بالأمراض المزمنة. وتأكيداً لما نشرته «العربي الجديد» في الثاني عشر من فبراير/ شباط الجاري، أعلن وزير التعليم طارق شوقي، قبل أيام، أنّ وزيرة الصحة هالة زايد «تعهدت بتعميم التلقيح على المعلمين والعاملين بالمدارس قبل نهاية مارس/ آذار المقبل». وعلى الرغم من أثر هذه الخطوة على خطة استئناف الدراسة الهشة التي أعلن أنّها ستكون «مرنة» وتسمح للمدارس بإكمال مناهجها التعليمية للتلاميذ عن بعد، فإنّ الكميات الموجودة حتى الآن من اللقاح تجعل من المستحيل إضافة عناصر المنظومة التعليمية في الوقت الحالي للفئات المستهدفة، إلا إذا وصل أكثر من 500 ألف جرعة جديدة إلى مصر قبل نهاية الشهر الجاري، الأمر الذي لا يبدو واقعياً بحسب مصادر وزارة الصحة.

وكانت زايد قد أشارت منذ شهرين إلى تعاقدات محتملة لاستيراد عشرين مليون جرعة من لقاح «أسترازينيكا/ أوكسفورد» وكمية مماثلة من لقاح «فايزر/ بيونتيك»، لكن تبين لاحقاً أنها ليست سوى مفاوضات على تخفيض الأسعار أو تقسيطها، وهو ما لم تتعاط معه الشركات المنتجة بإيجابية، فعلى الرغم من رغبتها في ضمان المشاركة في تزويد سوق ضخم كمصر، هو الأكبر في الشرق الأوسط، ومن الأكبر في أفريقيا، إلا أن العروض المالية المقدمة من القاهرة ما زالت بعيدة عن الواقع، فضلاً عن أولويات الشركات في تزويد أسواق أخرى لا مشاكل مالية لديها. أما محاولة الحصول على اللقاحات من دول أخرى لتسريع العملية، فستكون أكثر كلفة.

وذكرت المصادر أنّه بناءً على تأكد الحكومة من عدم إمكانية التوسع في استيراد اللقاحات وعدم كفايتها لأسباب اقتصادية وأخرى تتعلق بأولوية التعاقدات، إذ تحلّ مصر في مرتبة متأخرة على لائحة التصدير الخاصة بمعظم المصنّعين الأساسيين في السوق الدوائية، نظراً لتأخرها في تأمين المبالغ المطلوبة والموافقات الدوائية اللازمة، فإنّ البديل الذي تراه الجهات المختصة حالياً أكثر كفاءة، هو الإسراع في الاتفاق مع مصنّع أو اثنين لإنتاج اللقاحات في مصر. لكن حتى هذا الاتجاه لا يبدو يسيراً، فشركة «أسترازينيكا» المتعاونة مع جامعة «أوكسفورد»، والتي كانت الهدف الأول لمفاوضات من هذا النوع، ليست متعجلة في التصنيع الخارجي في موقع آخر غير الهند، ثم أستراليا أخيراً، كذلك إنّ المفاوضات بين مصر وشركة «سينوفارم» الصينية لم تسفر عن شيء حتى الآن. وبشكل مفاجئ، حولت مصر وجهتها إلى شركة «سينوفاك» الصينية التي أنتجت لقاح «كورونافاك» الذي حاز أخيراً الموافقة على التداول في الصين وتركيا ودول أخرى. وبحسب المصادر، فإنّ المفاوضات مع «سينوفاك» تسير بشكل أفضل من الشركتين الأخريين لسبب أساسي هو أنّ الشركة لم تعتمد على أيّ دولة عربية وأفريقية من قبل خلال مرحلة التجارب، التي أجريت في البرازيل وتركيا وإندونيسيا، فضلاً عن الصين، وبالتالي إنّ إضافة مصر كموقع جديد للإنتاج ستكون مفيدة من الناحيتين الاقتصادية والعلمية لدراسة تأثيرات هذا اللقاح على السكان في هاتين المنطقتين.

لكنّ تساؤلات علمية عدة تثيرها المصادر حول مدى كفاءة لقاح «سينوفاك» قياساً بغيره من اللقاحات المتاحة، بما في ذلك لقاح «سينوفارم» الذي سببت الصورة الذهنية السلبية تجاهه لكونه صينياً، وغياب المعلومات الوافية عنه، عزوف النسبة الأكبر من أفراد الطواقم الطبية عن حملة التلقيح الحالية به. لقاح «سينوفاك» بدوره كان محل جدل علمي كبير في الصين سبّب تأخر اعتماده بترخيص الطوارئ حتى هذا الشهر بالذات، على الرغم من اعتماد أربعة لقاحات محلية أخرى قبله، كذلك سبب أزمة في البرازيل التي اعتمدت تداوله للطوارئ بعد إظهاره معدل فاعلية منخفضاً للغاية لا يتجاوز 50,5 في المائة، وأما التجارب التي أجريت عليه في إندونيسيا فأظهرت فاعليته بنسبة 63,3 في المائة فقط، وكانت التجارب التي أجريت في تركيا الأعلى في تسجيل الفاعلية بنسبة 91 في المائة. ولجأت الشركة الصينية إلى هذه الدول لإجراء التجارب السريرية للقاح، طوال أكثر من شهرين، لكنّ دوريات علمية عدة لاحظت عدم توافر بيانات التحليل النهائية من بعض الدول، أو عدم إعلان نتيجة المرحلة الثالثة من التجارب في الصين نفسها. ويعتمد لقاح «كورونافاك» على تقنية تعطيل الفيروس، التي تعمل على قتل الفيروس من خلال تعريضه للأشعة فوق البنفسجية أو المواد الكيميائية، ثم إدخاله إلى جسم الإنسان، لتحفيز الاستجابة المناعية. ويتسم اللقاح بإمكانية تخزينه لفترة طويلة في درجات حرارة تتراوح بين 2 و8 درجات مئوية، الأمر الذي يجعله لا يتطلب شروط تبريد صعبة لنقله وتخزينه، وكلفة إنتاجه لن تكون كبيرة وفقاً للمفاوضات الجارية حالياً سراً مع مصر.

وأوضحت المصادر أنّ الخطر الأكبر الذي يطل برأسه على مدى نجاعة حملة التلقيح التي لم تبدأ حتى الآن بشكل فعلي، يتمثل بألّا يتحصل المصريون على اللقاحات إلا بعد تحور الفيروس مرة أو مرتين، بما يمكن أن يؤثر بفاعليتها. ويزيد هذا الاحتمال بسبب عدم اعتماد منظمة الصحة العالمية حتى الآن اللقاحين الصينيين «سينوفارم» و«سينوفاك»، وعدم صدور أي بيانات أو تقارير وافية عن نتائج الاستخدام التجريبي من هيئة الدواء المصرية حتى الآن بشأن أيّ لقاح أو علاج.

وكانت مصادر حكومية من مجلس الوزراء ووزارة الصحة، قد كشفت أنّ مجلس الوزراء تلقى مقترحات من بعض رجال الأعمال، ومنهم أشخاص تبرّعوا للدولة لمساعدتها في شراء اللقاحات، بفتح باب الاستيراد المباشر للقاحات بعد إجازتها من هيئة الدواء المصرية، ليتمكنوا من تحقيق ربح يغطي جزءاً من المبالغ التي تبرّعوا بها، وهي الفكرة التي يتحمس لها عدد من قيادات وزارة الصحة ومستشاري الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. لكنّ الجيش المصري باعتباره المتحكم في هيئة الشراء الموحد يرى - حتى الآن - أنّ السماح بدخول لقاحات من دون المرور بهذه القناة الرسمية قد يؤدي إلى خسائر اقتصادية للهيئة، ولذلك يوصي بتأخير الإقدام على هذه الخطوة إلى حين وصول أول شحنات التداول التجاري لتحديد الأسعار، أو صرف النظر عنها نهائياً، على أن تتيح الهيئة لرجال الأعمال والمجموعات الاستثمارية العاملة في مجال الصحة شراء اللقاحات منها بأسعار منخفضة تمكّنهم من تحقيق هامش ربح.

ويجادل المستثمرون الطامحون إلى المشاركة في عملية الاستيراد في أنّ بإمكانهم الحصول على كميات كبيرة من لقاح «فايزر/ بيونتيك» مع استيراد سلاسل تبريد خاصة به، ما قد يرفع سعره إلى أضعاف الأسعار التي ستحدد لبقية اللقاحات التي من الممكن توزيعها مجاناً في البرنامج الوطني، وهو ما سيزيد بالطبع من الإمكانات المادية المتاحة لهيئة الشراء الموحد.

> تحلّ مصر في مرتبة متأخرة على لائحة تصدير مصنّعي اللقاح الاساسيين
>
> كلفة إنتاج «كورونافاك» لن تكون كبيرة وفقاً للمفاوضات الجارية حالياً

على جسر قصر النيل في القاهرة (فضل داود/ Getty)

150,000

جرعة فقط، هو ما وصل الى مصر حتى الآن من لقاحات كورونا، سواء عبر وزارة الصحة، او هيئة الشراء الموحد.

نازحو مأرب... موجة تشرّد ثانية

ما زال اليمنيون يعانون من جرّاء النزوح المستمرّ، بعدما اضطروا إلى ترك منازلهم هرباً من الصراع القائم في البلاد. ويُلحظ تنقلهم المتكرر من بقعة إلى أخرى

نعز ـ **زكريا الكمالي**

تركت آلاف الأسر اليمنية منازلها في محافظات مختلفة وتوجّهت إلى مأرب كمنطقة خضراء، بعدما أجبرها الحوثيون على ذلك. ومنذ السابع من فبراير/ شباط الجاري، باتت مخيمات النزوح التي وفّرت الأمان النسبي للنازحين المهجّرين طيلة الأشهر الماضية، هدفاً جديداً لنيران الحوثيين الذين يسعون إلى اجتياح المدينة الواقعة شرقي اليمن. وتضمّ مأرب، وهي محافظة نفطية تقع إلى شرق صنعاء، أكبر تجمّع نزوح على مستوى اليمن، وينتشر على أراضيها 36 مخيماً صارت تشكّل ما يشبه الوطن البديل للأسر الهاربة من جحيم الحرب والانتهاكات في محافظات صنعاء والجوف وحجة والبيضاء وإب. تفيد مصادر حكومية بأنّ مخيم الجفينة يبرز كأكبر مخيمات النزوح على مستوى مأرب واليمن عموماً، إذ يحتضن أكثر من ثمانية آلاف أسرة تعاني من ظروف إنسانية بالغة السوء منذ سنوات.

وبعد أشهر من مصارعة موجة الصقيع وبرد الشتاء من داخل خيام تفتقر إلى أبسط مقومات العيش، وجد النازحون في مأرب أنفسهم هذه المرّة هدفاً للنيران منذ أكثر من عشرة أيام، في عملية عسكرية غير مسبوقة على معاقل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وفي خلال الأيام الماضية، كان مخيّم الزور في مديرية صرواح، غربي مأرب، هدفاً لقذائف عدّة تساقطت في محيطه فأجبرت 622 أسرة تقطن فيه على النزوح صوب مركز مدينة مأرب، وفقاً لما يفيد مصدر حقوقي «العربي الجديد». يُذكر أنّ نازحي مديرية صرواح التي يستعر فيها القتال، لم يكونوا الهدف الوحيد للنيران الحوثية، فثمّة عشرات الأسر التي فرّت كذلك من مديرية الوادي ومن مديرية مدغل. وقد حطّ الجميع رحاله في منطقة الروضة بمدينة مأرب.

تشير ياسمين القاضي، وهي رئيسة مؤسسة فتيات مأرب (غير حكومية)، لـ«العربي الجديد»، إلى أنّها قامت بزيارة مخيم الروضة ووجدت عشرات الأسر في حالة يرثى لها بعد هروبها من القصف. وذكرت الحقوقية اليمنية التي كرّمتها وزارة الخارجية الأميركية قبل عام بجائزة خاصة بالشجاعة، أنّ «الطاصنين في مخيمات الزور والصوابين ودمنة وشعب جمينه، أي ما يقارب 1200 أسرة، قد نزحوا جميعاً إلى منطقة الروضة في مدينة مأرب». تضيف أنّ «الناس بمعظمهم نزحوا، وهم لا يملكون أجور النقل من صرواح إلى الروضة، وثمّة أوضاعاً إنسانية صعبة، إذ دُفعت مئات العائلات إلى المجهول مجدداً».

وفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، فإنّ مأرب تتصدر ترتيب المدن اليمنية في حركة النزوح الداخلي، إذ رصدت منذ السابع من فبراير/ شباط الجاري وحتى 13 منه فقط، نزوح 3930 شخصاً، أي من اليوم الأول للهجمات الحوثية البرية على مأرب. لكنّ اللجنة الحكومية لإدارة المخيمات تشير إلى أنّها أحصت 1180 أسرة، أي ما يعادل 6460 شخصاً، حتى منتصف هذا الشهر. وتوضح المنظمة أنّ الأرقام التي سُجّلت منذ مطلع عام 2020 الجاري وحتى 13 فبراير/ شباط، جعلت اليمن رابع بلد لجهة النزوح الداخلي على مستوى العالم، مع إجمالي 178 ألف نازح.

ومن المؤكد أنّ استمرار الهجوم الحوثي على مدينة مأرب من محاور مختلفة سوف يضاعف موجة النزوح في خلال الأيام المقبلة، وهو ما جعل الأمم المتحدة تشعر بقلق بالغ وتدعو إلى وقف الهجمات فوراً، بعدما خُصّصت جلسة لذلك في مجلس الأمن الدولي، اليوم الخميس، وفقاً لمنسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة مارك لوكوك. وفي سلسلة تغريدات كتبها باللغة العربية على حسابه على موقع «تويتر»، حذّر المسؤول الأممي من تداعيات إنسانية «لا يمكن تصوّرها» من جرّاء الهجوم الحوثي على مأرب، وقد رأى أنّه سوف يضع ما يصل إلى مليوني مدني في خطر، وبالتالي ينتج عنه نزوح مئات الآلاف. ودعا لوكوك الحوثيين إلى التهدئة والكفّ عن مضاعفة حالة البؤس للشعب اليمني. لكنّ مناشدته تلك لم تلقَ آذاناً صاغية، مع استمرار حدّة المعارك على الأطراف الغربية والشمالية الغربية لمأرب واقتراب القذائف من مخيمات جديدة.

وتعاني مخيمات النزوح، خصوصاً تلك المنتشرة في مديرية الوادي بمأرب، من أوضاع إنسانية صعبة، على الرغم من محاولة المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية التخفيف من وطأة المعاناة وتلبية احتياجات النازحين. وفي ظلّ مناشدات متكررة، بدأت مؤسسات إقليمية، في مقدّمتها الجمعية الخيرية العالمية للتنمية والتطوير الكويتية، بتمويل إنشاء قرية سكنية للنازحين في مدينة الوادي التي تضمّ أكبر تجمع نزوح في داخل مأرب.

كذلك عمدت الأمم المتحدة إلى تمويل بناء مخيّمين للنازحين في مديرية الوادي، في أواخر العام الماضي، ومع اشتداد رقعة المعارك، غير أنّه لا يبدو أنّ الطاقة الاستيعابية للمخيمات في داخل مأرب ستكون كافية لاستيعاب الموجات الجديدة من النازحين.

معاناة في أحد المخيمات المقامة على عجل (أحمد الباشا/ فرانس برس)

كان أوفر حظا ووجد له مكانا في مبنى مدرسة (أحمد الباشا/ فرانس برس)

تركيا: ريادة في التعليم المهني

يقبل على المدارس المهنية في تركيا كثير من التلاميذ المميزين من تلقاء انفسهم، نظراً لما تقدمه من فرص مدفوعة الاجر لتطوير المواهب، ومساهمة في النهضة العلمية والاقتصاد

تلاميذ ومعلمون ينتجون كمامات في مدرسة «الأولويات» المهنية في إسطنبول (أليف أوزتورك/ الأناضول)

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

لم يعد التعليم المهني في تركيا يستنزف ميزانية التعليم في البلاد، بل يمول نفسه بنفسه من دخول التلاميذ وهم على مقاعد الدراسة إلى ميدان العمل عبر اتفاقيات وشراكات مع الورش والمصانع في البلاد، وما في ذلك من فائدة لمختلف الأطراف، لا سيما التلاميذ الذين يتلقون أجوراً مقابل تدريبهم على المهنة التي اختاروها وما ينجزون فيه من ابتكارات ومساهمات تطويرية. وبعدما كان التلاميذ يدخلون إلى التعليم المهني مرغمين بحكم تدني علاماتهم المدرسية في التعليم الأكاديمي، أصبحوا يقبلون عليه برغبتهم، خصوصاً أنّه يخفف عن الأهل نفقات كبيرة.

في هذا الإطار، يقول التلميذ سميح كيليچ، لـ«العربي الجديد»: «دخلت إلى التعليم المهني من دون إجبار على ذلك، إذ كان معدلي في الصف الثامن الأساسي، يخولني الدخول إلى مرحلة الثانوية العامة، لكنّ الفرع التقني في التعليم المهني، أقرب إلى الدراسة الجامعية التخصصية، كما يمنح التعليم المهني رواتب شهرية للتلاميذ تتراوح بين 500 ليرة (70 دولاراً أميركياً) و900 (127 دولاراً)، بحسب الاختصاص». يدرس كيليچ تصميم المفروشات، علماً أنّها هوايته منذ الصغر: «اليوم، بعد التدريب العملي اتطلع لتأسيس شركة، لأنّ تركيا رائدة في هذه الصناعة، وربما أتابع تعليمي عبر الجامعة، فهي متاحة لنا بعد تخرّجنا من الشهادة المهنية المعادلة للثانوية العامة، لكن شريطة اجتياز امتحان في مواد علمية أكاديمية أولاً».

من جهته، يقول المعلم المهني، في «ثانوية السلطان أحمد للتعليم المهني» طه مارتين، إنّ الإقبال على هذا النوع من التعليم زاد في تركيا خلال السنوات الأخيرة، نظراً للدعم الحكومي وسرعة انخراط التلاميذ في سوق العمل، إذ إنّ التلميذ يمكن أن يصبح مؤهلاً للعمل بالكامل بعد تخرجه في عمر 17 عاماً لا أكثر (سنّ العمل القانوني في تركيا 15 عاماً)، ما يعني توفير سنوات بالمقارنة مع التلميذ في المدارس الأكاديمية، الذي سيضطر في حال الرغبة في تعلم مهنة عن طريق الجامعة، بعد الثانوية العامة، لانتظار التخرج الجامعي. وحول المواد التي تدرّس، يضيف مارتين، لـ«العربي الجديد» أنّ المواد الأكاديمية هي نفسها، من كيمياء، ورياضيات، واجتماعيات، ولغات، لكن هناك حصص عملية للاختصاص المهني، تشمل زيارة الورش الصناعية المتنوعة، ومنشآت المواد الأولية. بدورها، تشير بيانات وزارة التربية والتعليم، إلى ارتفاع دخل الثانويات المهنية التابعة للوزارة بنسبة 20 في المائة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الماضي 2020، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، إذ بلغت الأرباح 230 مليون ليرة تركية (32 مليوناً و400 ألف دولار). وتواصل وزارة التربية والتعليم زيادة الطاقة الإنتاجية للثانويات المهنية لتساهم في زيادة المهارات العملية لتلاميذها.

> الإقبال على هذا النوع من التعليم زاد في تركيا خلال السنوات الأخيرة
>
> تشير البيانات إلى ارتفاع دخل الثانويات المهنية التابعة لوزارة التربية

من جهته، قال وزير التربية والتعليم، ضياء سلجوق، إنّ تعزيز دورة التعليم والإنتاج والتوظيف كانت له الأولوية في النهوض بالتعليم المهني خلال العامين الماضيين: «اتخذنا خطوة مهمة في هذا السياق، بزيادة الطاقة الإنتاجية للمدارس الثانوية المهنية في نطاق الصندوق المتجدد، ولاحظنا زيادة الدخل الناتج من المنتجات المصنوعة (في المدارس المهنية) في عام 2019 بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2018». وحول أثر عام كورونا على التعليم المهني، أضاف سلجوق: «تسبب وباء كورونا بتوقف التعليم في المدارس، ما أثر سلباً في إنتاج ثانوياتنا المهنية، لذلك غيرنا منتجاتنا وركزنا على إنتاج ما تتطلبه هذه الفترة، مثل الكمامات والمآزر الطبية وأجهزة التنفس الاصطناعي والمعقمات وغيرها، ما ساهم في زيادة الإنتاج خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2020». تابع أنّ جميع الولايات التركية ساهمت في هذا الإنتاج المهني الضخم، وتحقق أكبر قدر من الإنتاج في ولايات إسطنبول وأنقرة وإزمير».

وبحديث «العربي الجديد» مع معلم تصميم الألواح الصفية الذكية، أرسين باموجكو، يؤكد أنّ «كوادر التعليم المهني أهم روافد الصناعة والنهضة التركية، فسنوياً يدخل سوق العمل آلاف الخريجين المؤهلين والمتخصصين، وهم يقبلون بشروط عمل أسهل، لذلك تجد الإقبال عليهم أكثر، سواء من أصحاب الورش والمنشآت الصناعية، أو من مراكز البحث والدراسات، عدا عن العمل الذي توفره الوزارة للمدارس المهنية، قبل تخرج التلاميذ، بهدف تمكينهم من التدرب العملي وتحقيق الدخل في الوقت نفسه».

يتابع أنّ المدارس المهنية تولت العام الماضي صيانة وإصلاح الألواح الصفية الذكية الموزعة في المدارس التركية، بهدف تطوير قدرات تلاميذ المدارس المهنية وزيادة أرباحها، وذلك في إطار مشروع «الفاتح» الذي يندرج ضمن مساعي الوزارة لتطوير أداء المدارس المهنية وزيادة إمكاناتها.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني